INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الخميس 11 تشرين الثاني – نوفمبر 2021

**السيد/ رئيس الاتحاد الأوربي المحترم**
**سيدي الرئيس**

لقد رصدنا كحقوقيين زيارة وفدٍ حقوقيٍ من مجلسكم الموقر لدولة الكويت خلال هذا الأسبوع، حيث قام الوفد بزيارة عدد من المؤسسات الحقوقية الكويتية، منها على سبيل المثال وليس الحصر، الديوان الوطني لحقوق الإنسان. كما أن الوفد قد التقى مع رئيس البرلمان الكويتي السيد مرزوق علي الغانم وقد نشرت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية الخبر، بأن البرلمان الأوروبي يشيد بسجل حقوق الانسان في الكويت ويصفه بأنه "من بين الأفضل في المنطقة". وفي حقيقة الأمر، لا يمكن قبول ذلك جملة وتفصيلاً، فوفق ما جاء في الخبر، لا يمكن أن تعتبر المقارنة عادلةً البتّة، فلا يمكن مقارنة السيئ بالأسوأ، هذا من جانب أول.

أما على صعيد الجانب الأخر، فقد كان بودّنا لو أن الوفد قد اجتهد بلقاء عدد من النشطاء الحقوقيين وعلى رأسهم ممثلنا الرسمي بدولة الكويت ودول الخليج المستشار الحقوقي الدولي السيد أنور الرشيد وأيضاً المُحامي هاني حسين الذي له صولات حقوقية يشهد لها القاصي والداني.

وفي هذا السياق، نحيطكم علماً بأن عدد سنوات السجن التي صدرت على المُغردين وأصحاب الرأي والسياسيين قد بلغت أكثر من ثمانية قرون، ونحن يا سعادة الرئيس، على ثقة تامة ولا شكّ لدينا بأنك ستنصدم من هذا الرقم وهو صحيح وفق ما رصدناه من احكام صدرت من المحاكم الكويتية تطبيقاً لقوانين مخالفة للمادة 36 من الدستور وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت وصادقت عليه دولة الكويت في إبريل عام 1996، ورغم ذلك لم تلتزم ببنوده مطلقاً.

أضف الى ذلك أن عددا كبيرا من اللاجئين واللاجئات من أبناء الشعب الكويتي قد لجؤوا للغرب نتيجة لأحكام بالسجن صدرت لحقهم بسبب قضايا رأي، وهذا ما يتعارض أساساً مع قيم الحُرية والديمقراطية التي تؤمنون بها. كما أن وفدكم لم يطّلع على التوصيات الثلاثمائة واثنتين من مجلس حقوق الإنسان في جنيف، ومنها أربع توصيات تتعلق بالحُريات، حيث طالب مجلس حقوق الإنسان حكومة دولة الكويت بتعديل القوانين المُقيدة للحُريات وذلك بعد المراجعة الدورية الشاملة للكويت في 17 يناير 2020. وقد ردت الكويت على مجلس حقوق الإنسان في يوليو 2020 بأنها أخذت علماً بالتوصيات المتعلقة بالحريات ولكنها حتى الساعة لم تعدل القوانين، ولا زالت المحاكم الكويتية تُصدر أحكامها بموجب تلك القوانين المخالفة والباطلة دستورياً.

والأهم سيدي الرئيس، أن دولة الكويت أو من تمّت مقابلتهم، لم يقدموا أيّ حلول عملية وواقعية تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقرارات الدولية ذات الصالة بملف "البدون" الذين يعانون من التهميش المتعمد وسلب حقوقهم

الإنسانية، وهم كفئة في المجتمع الكويتي يمثلون اليوم قرابة 10% من تعداد السكان الكويتيين، ناهيكم عن أنهم يمثلون الجيل الثالث والرابع من هذه الفئة حيث مضى على مأساتهم قرابة السبعة عقود ولا يوجد هناك بارقة أمل من جانب الدولة بأن تجد لحالتهم حلاً يوفر لهم سُبل العيش الإنساني الكريم .

سيدي الرئيس
نعتقد بأن الوفد الحقوقي من مجلسكم الموقر قد تعرض لعملية تضليلٍ مُمنهجةٍ ليرى الوضع على غير حقيقته، ونحن في المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان على استعداد تام وكامل للقائكم ولقاء الوفد الذي زار دولة الكويت وسنقدم لكم كافة الادلة الثبوتية ومن واقع احكام المحاكم الكويتية بأن الحُريات في الكويت تُنتهك على نطاق واسع، ولا أدلّ على ذلك إلا تصدّر دولة الكويت كل دول العالم بسجن المُغردين وأصحاب الرأي والسياسيين.

نسخة إلى
السيد/ رئيس لحنة الشؤون الخارجية
السيد/ رئيس لحنة حقوق الإنسان